



المنكرون المعاصرون للسنة النبوية بدعوى معارضتها للقرآن الكريم

(صحيح البخاري نهاية أسطورة) أنموذجا

-دراسة تحليلية نقدية في كتاب: صحيح البخاري نهاية أسطورة-

Modern Deniers of the Prophetic Sunnah holding the Claim that it contradicts the Holly Quran (Sahih Elbukhari The End of Legend) as a Case Study A Critical-Analytic Study in the book: (Sahih Al-Bukhari, The End of a Legend)

أ.د: عبد الرحمان تركي

Prof. Abderrahmane terki

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي / الجزائر

tourki-a.rahman@univ-eloued.dz

تاريخ القبول: 2021/12/07

تاريخ الاستلام: 2021/10/30

ملخص

السنة النبوية المطهرة هي المصدر الثاني للشريعة الإسلامية، وهي أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقديراته، وصلت إلينا بطريق التواتر أو بطريق الآحاد، وهي الشارحة للقرآن الكريم المفصلة لمجمله والمبينة لغامضه المخصصة لعمومه المقيدة لمطلقه. تعرضت السنة النبوية إلى حملات التشويه والتشكيك من طرف العديد من الجهات والفئات المعادية للإسلام أو المعادية للسنة النبوية ولرواياتها من الصحابة - رضوان الله عليهم -. في هذا المقال ألقى الضوء على ادعاءات أحد المنكرين المعاصرين للسنة النبوية وشبهاته التي يلقيها من أجل صرف الناس عن العمل بها أو بالأحكام المستنبطة منها، وأبين بطلان هذه الادعاءات وتهافتها وعدم قيامها على أسس صحيحة، لأنه لم يستند إلا إلى عقله وآرائه وميوله الخاصة في انتقاد الأحاديث النبوية ورد بعضها بحجة مخالفتها للقرآن الكريم كما يدّعي، دون أن يكون له رصيد علمي ضروري لجمع كل النصوص الشرعية في الموضوع الواحد والخوض في مسائل التعارض بينها.

الكلمات المفتاحية: السنة النبوية - القرآن الكريم - كتاب: صحيح البخاري نهاية أسطورة -

المنكرون المعاصرون للسنة النبوية.

abstract

The SUNNAH is the second source of Islamic law. They are the sayings, actions and a tacitly approved act of the Messenger, It has reached us by way of Recurrent or by way of singles, It is the explanation of the Qur'an, the

detailed in its entirety, the clarification of its ambiguity, and the specification of its generality, which is restricted to its absolute. The SUNNAH has been subjected to campaigns of distortion and skepticism by many anti-Islam or anti-Sunni parties and groups Or for its narrators from the ASAHABA. In this article, I shed light on the claims of one of the contemporary deniers of the SUNNAH, and his suspicions that he says in order to distract people from working with it or with the rulings deduced from it.

Keywords: Prophetic Sunnah - Holly Quran - Sahih Bukhari: The End of Legend Book – Modern Deniers of the Prophetic Sunnah

مقدمة

السنة النبوية المطهرة هي المصدر الثاني للشريعة الإسلامية، وهي أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته، وصلت إلينا بطريق التواتر أو بطريق الأحاد، وهي الشارحة للقرآن الكريم المفصلة لمجمله والمبينة لغامضه المخصصة لعمومه المقيدة لمطلقه. تعرضت السنة النبوية إلى حملات التشويه والتشكيك من طرف العديد من الجهات والفئات المعادية للإسلام أو المعادية للسنة النبوية ولرواتها من الصحابة ﷺ.

مشكلة البحث: تتمثل فيما يلي:

ما هي الشبه والمطاعن والادعاءات التي يلقيها بعض المنكرين للسنة حول معارضة السنة النبوية للقرآن الكريم؟ ومنهم صاحب كتاب " صحيح البخاري نهاية أسطورة"؟ وما أهم الردود عليها؟

أهداف البحث:

- 1 - بيان أن السنة النبوية وحي من الله سبحانه وتعالى.
- 2 - بيان أن السنة النبوية ليست مخالفة للقرآن الكريم، بل مبينة لأحكامه مفصلة لمجمله.
- 3 - بيان تهافت الشبهات والمطاعن التي يلقيها ساحل كتاب " صحيح البخاري نهاية أسطورة" وأمثاله حول السنة النبوية، وبيان أنها ليست صحيحة من ناحية البحث العلمي النزيه.

منهج الدراسة:

اتبعت في هذه الدراسة المنهج النقدي بحيث أنقد بعض الأقاويل والنصوص التي أقتبسها من كتاب "صحيح البخاري نهاية أسطورة"، وأبين بطلانها فيما يدعيه ويزعمه حول السنة النبوية وأحكامها.

الدراسات السابقة في الموضوع:

هناك دراسات عديدة تطرقت إلى ما كتبه المنكرون المعاصرون للسنة النبوية كليا أو جزئيا، ومن هذه الدراسات:

1 - موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية للأمين الصادق الأمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 1998م.

2 - إعلاء البخاري، تثبيت مكانة الإمام البخاري وصحيحه من خلال رد الشبهات حولها لعبد القادر محمد جلال، دار إبراهيم محمد السعيد، الرياض، ط 1، 2018م.

3 - البخاري والقرآن الكريم من خلال كتاب جنایة البخاري - إنقاذ الدين من إمام المحدثين - لذكريا أوزون، دراسة ونقد لنصر إبراهيم فضل البناء، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، 14 - 15 جويلية 2010م.

المطلب الأول: منزلة السنة النبوية

أجمع المسلمون على أن ما صدر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، ونقل إلينا بسند صحيح، يكون حجة على المسلمين ومصدرا تشريعيا يستنبط منه

المجتهدون الأحكام الشرعية، وبذلك تكون الأحكام الواردة في السنة النبوية واجبة الاتباع⁽¹⁾.

والبراهين على حجية السنة عديدة من القرآن والسنة والإجماع والمعقول⁽²⁾:

من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [الحشر 7]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء 65]، وقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَذُودُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء 59]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ

1 - ينظر: عبد المهدي عبد القادر: المدخل إلى السنة النبوية، بحوث في القضايا الأساسية عن السنة النبوية، مكتبة الإبان، مصر، 2007، ص 47، 77، 78، وأحمد حارس سحيمي: توثيق السنة بين الشيعة الإمامية وأهل السنة، دار السلام، القاهرة، ط2، 2008، ص 25، ومحمد ناصر الدين الألباني: وجوب الرجوع إلى السنة وتحريم مخالفتها، الموقع الإلكتروني: طريق الإسلام، 2014/5/26، ر 30973، والموقع الإلكتروني: إسلام ويب، خصوصيات الرسول ﷺ، 2012/7/9، ر 183057، ومصطفى مسلم وفتححي الزغبى، حجية السنة النبوية، الموقع الإلكتروني: الألوكة الشرعية، 2014/6/23، ر 72513.

2 - ينظر: عبد المهدي عبد القادر: المصدر السابق، من ص 47 إلى ص 64، وأحمد حارس سحيمي: المصدر السابق، ص 25، ومحمد ناصر الدين الألباني: وجوب الرجوع إلى السنة وتحريم مخالفتها، الموقع الإلكتروني: طريق الإسلام، 2014/5/26، ر 30973، والموقع الإلكتروني: إسلام ويب، خصوصيات الرسول ﷺ، 2012/7/9، ر 183057، ومصطفى مسلم وفتححي الزغبى، حجية السنة النبوية، الموقع الإلكتروني: الألوكة الشرعية، 2014/6/23، ر 72513.

صَلَّ ضَلَلًا مُبِينًا ﴿ [الأحزاب 36]، فهذه الآيات تدل باجتماعها وتساندها دلالة قاطعة على أن الله سبحانه يوجب اتباع النبي ﷺ في كل ما شرعه (1).

ومن السنة قوله ﷺ: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى، قالوا: يا رسول الله: ومن أبى؟، قال: من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى» (2).

ومن السنة كذلك قوله ﷺ: «ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني، وهو متكئ على أريكته، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالا استحللناه، وما وجدنا فيه حراما حرماناه؟!، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله» (3).

إنه ﷺ يبين أنه سيظهر من ينكر السنة النبوية ويتعلل بأنه يتبع القرآن، ثم يبين صلى الله عليه وسلم بأن ما حرمه رسول الله حكمه حكم ما حرمه الله، فإنه ﷺ ما

1 - ينظر: عبد المهدي عبد القادر: المصدر السابق، من ص 79 إلى ص 98، وأحمد حارس سحيمي: المصدر السابق، ص 25، 26، وعبد القادر محمد جلال: إعلاء البخاري، تثبيت مكانة الإمام البخاري وصحيحه من خلال رد الشبهات حولها، دار إبراهيم محمد السعيد، الرياض، ط1، 2018، ص 188، 189، ومحمد ناصر الدين الألباني: وجوب الرجوع إلى السنة وتحريم مخالفتها، الموقع الإلكتروني: طريق الإسلام، 2014/5/26، ر 30973، والموقع الإلكتروني: إسلام ويب، خصوصيات الرسول ﷺ، 2012/7/9، ر 183057، ومصطفى مسلم وفتحي الزغبى، حجية السنة النبوية، الموقع الإلكتروني: الألوكة الشرعية، 2014/6/23، ر 72513.

2- رواه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ر 7280. (البخاري: صحيح البخاري، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 2002، ص 1798).

3 - رواه الترمذي في سننه، كتاب العلم، باب ما نُهي عنه أن يقال عند حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - . (محمد ناصر الدين الألباني: صحيح سنن الترمذي، مكتبة المعارف، الرياض، ط2000، ج3، ص 64، ر 2664)، ورواه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في لزوم السنة. (الألباني: صحيح سنن أبي داود، مكتبة المعارف، الرياض، ط1998، ج3، ص 117، 118، ر 4604)، ورواه ابن ماجه في مقدمة سننه، باب تعظيم حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والتغليظ على من عارضه. (الألباني: صحيح سنن ابن ماجه، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1997، ج1، ص 21، ر 12).

حرمه إلا بأمر الله سبحانه وتعالى، وكذلك ما أحله، فإنه ما أحله إلا بأمر الله تعالى، إن إخباره ﷺ بهذه الحال علم من أعلام نبوته، ودليل من أدلة وحي الله إليه (1).

ومن الإجماع إجماع الصحابة ﷺ على وجوب اتباع سنته ﷺ، ولم يكونوا يفرقون بين حكم من القرآن الكريم أو حكم من السنة النبوية في وجوب العمل والاتباع، كذلك مسلك الخلفاء الأربعة ومن بعدهم من خلفاء المسلمين في القضاء، وذلك أنهم إذا لم يجدوا الحكم الشرعي في القرآن أخذوا بما يحفظه الصحابة عن النبي ﷺ، وما نقل عن أئمة الفقه المجتهدين من قولهم: إذا صح الحديث فهو مذهبي (2).

ومن المعقول أن الله سبحانه أمر رسوله بتبليغ وحيه، الممثل في القرآن الكريم والسنة النبوية، وقد قامت الأدلة على عصمته ﷺ من الخطأ في التبليغ، والقرآن يحتاج إلى السنة في بيان مجمله وتقييد مطلقه وتخصيص عامه، ولو لم تكن السنة حجة على المسلمين ما أمكن العمل بفرائض القرآن وأحكامه، ثم إن أي عاقل لا يقبل أن يرسل الله رسولاً إلى عباده ثم يقول: لا تأخذوا بقول هذا الرسول، ولا تتبعوا أوامره، بل العقل السليم يقول: إن رسول الله مبلغ عن ربه، فكل ما يقوله ويفعله منسوب إلى ربه، فإذا أقره الله سبحانه وتعالى على ذلك فمعنى ذلك رضاه عما يقوله رسوله، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنْتَهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَأَسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء 64] (3).

1 - ينظر: عبد المهدي عبد القادر: المصدر السابق، ص 366.

2 - ينظر: عبد المهدي عبد القادر: المصدر السابق، من ص 121 إلى ص 124، وأحمد حارس سحيمي: المصدر السابق، ص 27، 28، ومصطفى مسلم وفتححي الزغبني، حجية السنة النبوية، الموقع الالكتروني: الألوكة الشرعية، 2014/6/23، ر 72513.

3 - ينظر: أحمد حارس سحيمي: المصدر السابق، ص 28، 29، ومصطفى مسلم وفتححي الزغبني، حجية السنة النبوية، الموقع الالكتروني: الألوكة الشرعية، 2014/6/23، ر 72513.

المطلب الثاني: نماذج للكتب التي انتقدت المصنفات في السنة النبوية

ومن المؤلفات التي انتقدت كتب السنة النبوية انتقاداً مغرضاً دون بينة أو دليل المؤلفات الآتية (1):

1 - القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع لفتح الله بن محمد جواد الأصفهاني المشهور بشيخ الشريعة، الذي يدّعي أن صحيح البخاري يقدر فيه من جهات هي: الأولى: رواياته الموضوعية وأحاديثه الباطلة مما يجب الحكم بطلانها، والثانية: بعض رواياته من الوضاعين والخوارج والنواصب (2)، والثالثة: بعض أحاديثه التي يقول إنها معارضة للقرآن الكريم (3)، وكلها ادّعاءات باطلة لا أساس لها من الصحة.

ومن بين ما يورده الحديث النبوي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يلقى إبراهيم أباه أزر يوم القيامة وعلى وجه أزر قتره وغبرة، فيقول له إبراهيم: ألم أقل لك لا تعصني؟، فيقول أبوه: فالיום لا أعصيك، فيقول إبراهيم: يا رب إنك وعدتني أن لا تخزني يوم يبعثون، فأخزي أخزى من أبي الأبعد؟، فيقول الله تعالى: إني حرمت الجنة على الكافرين، ثم يقال: يا إبراهيم ما تحت رجلك؟، فينظر فإذا هو بذيخ (ضبع) ملتطخ، فيؤخذ بقوائمه فيلقى في النار» (4)، وادّعى أن هذا الحديث مخالف لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا

1 - ينظر: عواد الخلف: دفاع عن صحيح البخاري، حولية كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد 30، 1438هـ / 2017، ص 324، 325.

2 - ينظر: فتح الله بن محمد جواد الأصفهاني المشهور بشيخ الشريعة (ت 1339هـ): القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع، قدم له جعفر السبحاني، وحققه وعلق عليه حسين الهرساوي، مؤسسة الإمام الصادق، إيران، ط1، 1422هـ، ص 101، 102.

3 - ينظر: فتح الله الأصفهاني: المصدر السابق، ص 109، 110، 111.

4 - رواه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: (واتخذ الله إبراهيم خليلاً) [النساء 125]، ر 3350. (البخاري: صحيح البخاري، ص 825).

إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ ﴿١١٤﴾ [التوبة 114] (1).

أورد ابن حجر العسقلاني أنه قيل أن هذا الحديث مخالف لظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة 114]، وأجاب عن ذلك أن أهل التفسير اختلفوا في الوقت الذي تبرأ فيه إبراهيم من أبيه، فقيل كان ذلك في الدنيا لما مات آزر مشركا، وقيل إنما تبرأ منه يوم القيامة لما يئس منه حين مسخ على ما صرح به (2).

وأورد ابن حجر أنه يمكن الجمع بين القولين بأنه (أي إبراهيم - عليه السلام -) تبرأ منه لما مات مشركا فترك الاستغفار له، لكن لما رآه يوم القيامة أدركته الرأفة والرقة فسأل فيه، فلما رآه مسخ يئس منه حينئذ وتبرأ منه تبرأ أبديا (3).

2 - دراسات في الحديث والمحدثين لهاشم معروف الحسني، الذي يزعم أن عددا من الروايات في صحيح البخاري من الإسرائيلية أو من الروايات المعارضة للقرآن الكريم.

يقول عن البخاري: «ومن تتبع ما قيل فيه وما نسب إليه يجد أن أتباعه قد غالوا في تقديره وتعظيمه حتى خرجوا بذلك عن الحد المألوف ووضعوه في مستوى الأساطير..» (4)، ويقول: «ولكنهم لما أبوا إلا أن يجعلوه ثاني القرآن أبي الباحثون المنصفون إلا أن ينظروا إلى البخاري كمحدث اجتهد في جمع الحديث وتدوينه يخطئ

1 - ينظر: فتح الله الأصفهاني: المصدر السابق، ص 109، 110، 111.

2 - ينظر: ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المكتبة السلفية، ج 8، ص 501، 500.

3 - ينظر: ابن حجر: المصدر السابق، ج 8، ص 501.

4 - هاشم معروف الحسني: دراسات في الحديث والمحدثين، دار التعارف، بيروت، ص 115.

ويصيب، وإلى كتابه كغيره من مجاميع الحديث التي جمعت الغث والسمين والصحيح والفاسد»⁽¹⁾.

ويقول: «ومهما كان الحال فقد روى البخاري عن جماعة من الخوارج والنواصب والقدرية والمرجئة وغيرهم ممن وصفهم المحدثون والفقهاء بالمتدعة»⁽²⁾، ويقول: «الثالث من الطعون أنه كان يساير الأمراء ويقف على أبوابهم طمعا في جوائزهم، ومن كانت هذه حالته يضطر إلى مجاراتهم وتقريض أعمالهم»⁽³⁾، وكلها أقوال باطلة يرددها كتاب الشيعة الاثني عشرية استنادا إلى أحقاد ودوافع تاريخية وليس استنادا إلى أدلة علمية.

3 - جناية البخاري، إنقاذ الدين من إمام المحدثين لذكريا أوزون، والذي يقول منكرا أن السنة وحي منزل: «الحديث النبوي ليس وحيًا منزلا، ولو كان كذلك لأصبح متنه (نصه) قرآنا يقرأه المسلم عند أدائه فروض صلاته»⁽⁴⁾، ويقول: «أغلب الحديث النبوي ليس مصدر تشريع لأن معظم ما وصلنا عن طريقه لم ينفرد به النبي ﷺ عن غيره من الناس لكي يتخذ شرعة ومنهاجا من بعده، فمثلا لم يكن النبي - صلى الله عليه وسلم - أول إنسان يأكل باليمين أو يأكل التمر...»⁽⁵⁾.

ويقول مدّعيًا دون بينة أو دليل علمي أن معظم الأحاديث النبوية لا تتوافق مع المعطيات والكشوف العلمية، يقول: «لا تتوافق معظم الأحاديث النبوية التي تتطرق للأموال الكونية مع الثواب والمعطيات العلمية.. فالشمس تذهب كل يوم تحت عرش ربها، وقد ثبت أن الأرض بدوراتها حول الشمس يتعاقب الليل والنهار، وآدم طوله سبعون ذراعًا.. ولم يثبت العلم ذلك في الإنسان القديم، والحبة السوداء تشفي من كل

1 - هاشم معروف الحسني: المصدر السابق، ص 115.

2 - هاشم معروف الحسني: المصدر السابق، ص 167، 168.

3 - هاشم معروف الحسني: المصدر السابق، ص 169.

4 - زكريا أوزون: جناية البخاري، إنقاذ الدين من إمام المحدثين، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط 1، 2004، ص 14.

5 - زكريا أوزون: المصدر السابق، ص 16.

داء لكنها لم تثبت فعاليتها في كثير من الأمراض السائدة اليوم.. وسبع تمرات من المدينة تقي من السم والسحر..»⁽¹⁾.

المطلب الثاني: موقف رشيد أيلال⁽²⁾ مؤلف كتاب (صحيح البخاري نهاية أسطورة) من السنة النبوية

انتقد رشيد أيلال السنة النبوية ممثلة في الأحاديث النبوية التي يجويها صحيح البخاري، ومن أهم انتقاداته الموجهة للسنة النبوية: هي أنها ليست وحيا من الله سبحانه، وأنها مناقضة - كما يدعي - لآيات القرآن الكريم.

1 - ادعاؤه أن السنة النبوية ليست وحيا من الله سبحانه:

ينكر أن تكون السنة النبوية مثل القرآن الكريم وحيا نزل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من الله سبحانه، ويعتبرها تراثا قديما باليا قابلا للمراجعة والرد والمناقشة، يقول: «والحقيقة أن المتبعين للتراث الديني الإسلامي سيما منه صحيح البخاري والفاحصين النباشرين في ثناياه ليعلمون علم اليقين أن هذا التراث في مقتضياته العامة لم يعد صالحا لعصرنا ومصرنا»⁽³⁾.

ويدعي أن رواة الأحاديث النبوية لا يقيمون وزنا للقرآن الكريم، وأنهم يرفعون الأحاديث فوق القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، بحجة أن هذه الأحاديث تحتج بها الجماعات الإسلامية المسلحة، ويستدل بقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً

1 - زكريا أوزون: المصدر السابق، ص 25، 26.

2 - رشيد أيلال: ولد سنة 1974 بمراكش المغربية، يعمل في المجال الصحفي والإعلامي منذ سنة 2004، وشغل عديد المناصب في الكثير من الصحف والمجلات، من مؤلفاته:

أ - الإسراء والمعراج أسطورة من؟.

ب - الدين والعبادة: تصحيح التصور وضبط المفهوم.

ج - مفاهيم إسلامية يجب أن تصحح. (رشيد أيلال: صحيح البخاري نهاية أسطورة،

منشورات سوتيميديا، تونس، ط2، 2018، ص 214).

3 - رشيد أيلال: المصدر السابق، ص 10.

وَذَكَرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ [العنكبوت 51]، يستدل به على وجوب الاكتفاء بالقرآن وترك العمل بالمرويات الحديثية⁽¹⁾.

وهذه الادعاءات باطلة، وذلك لأن علماء الحديث اعتنوا بالقرآن الكريم وبيانه وتفسير آياته وتفصيل أحكامه، كذلك استدلاله بالآية القرآنية السابقة ليس في محله، وهو لم يكلف نفسه عناء الرجوع إلى أهل التفسير وبيان القرآن، فالآية جاءت تنذر الكفار الذين لم يؤمنوا بالقرآن الكريم كلام الله سبحانه، وفيه خبر ما قبلهم ونبأ ما بعدهم وحكم ما بينهم، ومحمد ﷺ رجل أُمي لا يقرأ ولا يكتب، ولم يخالط أحدا من أهل الكتاب، وجاءهم بأخبار الصحف الأولى وبالحق الواضح البين⁽²⁾.

ويدعي أن الفائدة من نزول القرآن تنتفي عندما نعود في تشريع الأحكام الشرعية إلى الأحاديث النبوية حتى وإن كانت صحيحة النسبة إلى النبي ﷺ⁽³⁾، وهذا يعني أن بيان النبي ﷺ للقرآن وتفصيل مجمله ينبغي أن يزول من حياة المسلمين كما يدعي هذا الكاتب، يقول: «إذا كان كتاب الله الذي مصدره المطلق اللانهائي صاحب العلم الكلي ينسخ وتلغى أحكامه لصالح مرويات بشرية نسبية في كل شيء حتى لو صحت نسبتها إلى الرسول الكريم، فما معنى نزول هذا الكتاب إلينا وما الفائدة منه وهو غير قائم بذاته ويحتاج إلى غيره مما هو أقل منه منزلة..»⁽⁴⁾.

وهنا نسأل الكاتب كيف يكون الدين الإسلامي إذا نزعنا السنة النبوية من حياة المسلمين، كيف يعمل المسلمون بأحكام القرآن الكريم وقد وردت في أغلبها جملة غير مفصلة؟ وهل يترك المسلمون بيان النبي ﷺ للقرآن الكريم ويتبعون الأهواء والشهوات والاجتهادات العقلية المتضاربة واللاهائية؟

- 1 - ينظر: رشيد أيلال: المصدر السابق، ص 21.
- 2 - ابن كثير الدمشقي: تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي السلامة، دار طيبة، الرياض، ط2، 1999، ج6، ص 287، 288.
- 3 - ينظر: رشيد أيلال: المصدر السابق، ص 27.
- 4 - رشيد أيلال: المصدر السابق، ص 27.

ويذهب إلى وجوب نبد كل السنة النبوية، لماذا؟، الجواب: لأن المسلمين تفرقوا إلى أهل سنة وشيعة ومرجئة وخوارج وقدرية وجبرية وغيرها من الطوائف، وأن كل طائفة حاولت أن تجد لها موقعا في المرويات تعضد بها معتقداتها لما لم تجد في القرآن الكريم ما يسعفها ويحقق أغراضها، وذهبت كل طائفة حسب زعمه إلى اختلاق الروايات والآثار والأحاديث ونسبتها إلى النبي ﷺ⁽¹⁾.

وهذا الادعاء غير صحيح ومبني على عدم الاطلاع على الطوائف والمذاهب المختلفة، إذ أنها في أغلبها - ما عدا أهل السنة - تعتمد على القرآن الكريم وتهمل السنة النبوية في الاستدلال على مبادئها ومعتقداتها، وذلك لأن القرآن الكريم في كثير من آياته مجمل متعدد الأوجه والتفاسير والمعاني، وإضافة إلى ما سبق يجمع الكاتب في إطلاق مواقف وأحكامه على السنة النبوية بين المسلمين من أهل السنة وبين غيرهم من الطوائف والفرق الدينية التي انحرفت في فهمها ومبادئها عن الإسلام كما كان عليه النبي ﷺ وصحابته الكرام ﷺ.

يدعي ادعاء لا أساس له من علوم القرآن والسنة، ويقول بأن الدين الإسلامي مأخوذ كله من السنة ولا علاقة له بالقرآن مصدره الأول بإجماع المسلمين، والذي اقتبس منه بيان العقائد والأخلاق والقيم والأحكام العملية، يقول: «إن أعظم جناية جناها الحديث هي التسبب في هجر كتاب الله، ليحل محله على مستوى التشريع، وعلى مستوى العقيدة، وعلى مستوى العبادات، حتى أصبح لدينا دين آخر مأخوذ من الحديث لا علاقة له بالقرآن»⁽²⁾.

يدعي أن المسلمين هجروا القرآن لصالح كتب المرويات الحديثية، وأن الإسلام اليوم هو إسلام تاريخي وليس إسلام الوحي⁽³⁾، وينتقد المحدثين الذين جمعوا إلى جانب أحاديث النبي ﷺ أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم، ويلقي السؤال الآتي: إذا

1 - رشيد أيلال: المصدر السابق، ص 27.

2 - رشيد أيلال: المصدر السابق، ص 44.

3 - رشيد أيلال: المصدر السابق، ص 82.

كانت أحاديث النبي ﷺ دينا باعتباره الأسوة الحسنة، فما علاقة الصحابة بذلك والتابعين؟، ويجب أن المحدثين والفقهاء رفعوا من مرتبة الصحابة والتابعين وجعلوهم أنبياء آخرين إلى جانب النبي ﷺ، وهم الذين صنعوا الدين بشكله الحالي كما يدعي⁽¹⁾.

والدعوى نفسها يرددها صاحب كتاب (بيت العنكبوت) أحمد راسم النفيس والذي اهتم في كتابه بانتقاد صحيح البخاري ومسلم على أنها مثلاً دين بني أمية أو الرواية الأموية للدين الإسلامي، رغم أنها (أي البخاري ومسلم) عاشا إبان الخلافة العباسية⁽²⁾.

ومما يدل على تهافت هذه الدعاوى وبطلانها أنه أحيانا يعتبر السنة من مصادر الدين الإسلامي، ويتساءل لم يضيف إليها المحدثون والفقهاء أقوال الصحابة والتابعين؟، وأحيانا ينكر السنة النبوية تماما ويعتبرها في مجموعها مختلفة مبتدعة من الطوائف والمذاهب لأجل تعزيز مواقعها الدينية والسياسية، أي أن المسلمين كلهم تواطأوا على الكذب على النبي ﷺ واتخذوا ذلك الكذب دينا يتبعون به، مع العلم أن الصحابة ﷺ توفرت فيهم العدالة بنص القرآن الكريم ومعروفون بقوة الإيمان والصدق وفضائل الأخلاق.

2 - ادعائه أن السنة النبوية مخالفة للقرآن الكريم:

يعتبر صحيح البخاري من الكتب التراثية التي لقيت انتقادا كبيرا منذ تأليفه، لأنه حوى الأحاديث النبوية التي تتناقض مع القرآن والعلم⁽³⁾، أي أن النبي ﷺ كان يتكلم في بعض أحاديثه بما يناقض القرآن الكريم الموحى إليه والذي كُلف بتبليغه وبيانه للناس، وأنه ﷺ كان ينبئ بحقائق وعلوم غيبية أتت الكشوف العلمية المعاصرة

1 - رشيد أيلال: المصدر السابق، ص 31.

2 - ينظر: محمد عمارة: افتراءات شيعية على البخاري ومسلم، دار السلام، القاهرة، ط1، 2011، ص 11، 27.

3 - ينظر: رشيد أيلال: المصدر السابق، ص 12.

بما يضادها وهذا الذي لم يتحقق ولم يثبت، وإنما هي ادعاءات يطلقها هذا الكاتب لا أساس لها من الصحة، ولم يقدم ما يبرر صدقها.

ويصف تدوين الحديث على أنه آفة جعلت المسلمين يتعدون عن كتاب الله، وأصبح التشريع يؤخذ بالأساس من الحديث بدل القرآن، فانشغل الناس بالحديث وجمعه والاستنباط منه، في حين لم يعد للقرآن دور إلا في الاستشهاد للنص الحديثي، فغدت الرويات البشرية الصرفة هي أساس التشريع، وهي الدين (1).

ويدعي أن العلماء يناقضون أنفسهم، فهم في خطابهم يجعلون السنة هي الأصل الثاني من أصول التشريع بعد القرآن، لكن في الواقع العملي التطبيقي حسب ادعائه يجعلون القرآن لها تابعا (2)، وكأن هناك انفصالا وتناقضا بين القرآن والسنة من حيث المصدر والموضوعات والأحكام والقضايا، والعلماء يحاولون الربط بين المتناقضين المتضادين.

ومن الأحاديث النبوية التي يدعي معارضتها للقرآن الكريم الأحاديث الآتية:

1 - حديث قتال الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة:

يدعي أن حديث النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله تعالى» (3) يخالف جملة وتفصيلا

1 - ينظر: رشيد أيلال: المصدر السابق، ص 17، 18.

2 - ينظر: رشيد أيلال: المصدر السابق، ص 18.

3 - رواه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب (فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم)، ر 25. (البخاري: صحيح البخاري، ص 16)، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله، ر 34. (مسلم: صحيح مسلم، دار السلام، الرياض، ط2، 2000، ص 32، 33)، ورواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب لا يأتى مسلم بكافر. (البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين ت 458هـ): السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003، ج3، ر 5141، ص 131)، ورواه

قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة 256]، وقوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ﴾ [الكهف 29]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس 99] (1).

والحديث تفسير للآية: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَعَآتُوا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة 5]، لأن المراد بالتوبة في الآية الرجوع عن الكفر إلى التوحيد، ومرادها في الحديث قوله ﷺ: «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة»، والتخلية في الآية والعصمة في الحديث بمعنى واحد (2).

وقد جعل البخاري الآية ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَعَآتُوا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة 5]، عنوان الباب الذي ضم هذا الحديث الذي رواه مسلم وأصحاب السنن كذلك، وبذلك فالكاتب يرد الحكم الشرعي الذي يفيد قتال المعتدين على الإسلام وأهله وقتال الممتنعين من التوحيد الصادقين عن سبيل الله، سواء ورد هذا الحكم في الآية القرآنية أو في الحديث النبوي.

الدارقطني في سننه، كتاب الصلاة، باب تحريم دماهم وأموالهم إذا شهدوا بالشهادتين وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة. (الدارقطني (علي بن عمر ت 385هـ): سنن الدارقطني، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار المعرفة، بيروت، ط 1، 2001، ج 1، ر 1/880، ص 508)، ورواه الطبراني في المعجم الأوسط، من اسمه معاذ. (الطبراني (أبو القاسم سليمان بن أحمد ت 360هـ): المعجم الأوسط، تحقيق قسم التحقيق بدار الحرمين، دار الحرمين، القاهرة، ط 1995، ج 8، ر 8510، ص 238).

1 - ينظر: رشيد أيلال: المصدر السابق، ص 23.

2 - ينظر: ابن حجر: المصدر السابق، ج 1، ص 75.

وما دام الحديث قد ورد بقتال الممتنعين من التوحيد، كيف يمكن الجمع بينه وبين الآيات والأحاديث التي تميز أخذ الجزية وإبرام المعاهدات؟

وقد أجاب المتقدمون عن ذلك من أوجه، أحدها: دعوى النسخ بأن يكون الإذن بأخذ الجزية وإبرام المعاهدات متأخرا عن هذا الحديث بدليل أن الإذن بأخذ الجزية وإبرام المعاهدات متأخر عن قوله تعالى: ﴿فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة 5]؛ ثانيها: أن يكون من العام (أي القتال) الذي خص منه البعض (أخذ الجزية وإبرام المعاهدات)، لأن المقصود من الأمر حصول المطلوب وهو إعلاء راية الإسلام، فإذا تخلف البعض للدليل لم يقدح في العموم، ثالثها: أن يكون من العام الذي أريد به الخاص، فيكون المراد بالناس في قوله (أقاتل الناس) أي المشركين من غير أهل الكتاب، ويدل عليه رواية النسائي: «أمرت أن أقاتل المشركين»⁽¹⁾، رابعها: أن يكون المراد بما ذكر من الشهادة التعبير عن إعلاء كلمة الله وإذعان المخالفين، فيحصل في بعض بالمقاتلة وفي بعض بالجزية وفي بعض بالمعاهدة، خامسها: أن يقال الغرض من أخذ الجزية وإبرام المعاهدات الدعوة إلى الإسلام، وسبب السبب سبب، فكأنه قال: حتى يسلموا أو يلتزموا ما يدعوهم إلى الإسلام⁽²⁾.

2 - حديث تعذيب الميت بكاء أهله عليه:

يأتي بمثال آخر هو أن عائشة - رضي الله عنها - ردت حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إن الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه»، وقالت: «رحم الله عمر، والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن الله ليعذب المؤمن بكاء أهله عليه، ولكن رسول الله قال: إن الله ليزيد الكافر عذابا بكاء أهله عليه، وقالت: حسبكم القرآن ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام 164، والإسراء 15، وفاطر 18، والزمر 7]»⁽³⁾.

1 - رواه النسائي في سننه، كتاب تحريم الدم، باب رقم 1، ر 3976. (الألباني: صحيح سنن النسائي، مكتبة المعارف، الرياض، ط 1998، ج 3، ص 67).

2 - ينظر: ابن حجر: المصدر السابق، ج 1، ص 77.

3 - ينظر: رشيد أبلال: المصدر السابق، ص 40.

هذا الحديث رواه البخاري عن ابن عباس - رضي الله عنهما - (1)، كما روى حديث عمر «إن الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه» (2)، الذي رواه أيضا مسلم في صحيحه (3)، وأبو داود في سننه (4)، والترمذي في سننه (5)، والنسائي في سننه (6)، وابن ماجه في سننه (7).

وقد أزال البخاري التعارض بين الآية القرآنية والحديث النبوي في عنوان الباب الذي أورد فيه حديث عائشة حيث قال: باب قول النبي ﷺ: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه إذا كان النوح من سنته» لقول الله تعالى: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم 6]، وقال النبي ﷺ: «كلكم راع ومسؤول عن رعيته»، فإذا لم يكن من سنته فهو كما قالت عائشة - رضي الله عنها -: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (8).

- 1 - رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: (يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه إذا كان النوح من سنته)، ر 1288. (البخاري: صحيح البخاري، ص 311).
- 2 - رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: (يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه إذا كان النوح من سنته)، ر 1287. (البخاري: صحيح البخاري، ص 311).
- 3 - رواه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، ر 927. (مسلم: صحيح مسلم، ص 372، 373).
- 4 - رواه أبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب في النوح، ر 3129. (الألباني: صحيح سنن أبي داود، ج2، ص 282).
- 5 - رواه الترمذي في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية البكاء على الميت، ر 1002. (الألباني: صحيح سنن الترمذي، ج1، ص 511، 512).
- 6 - رواه النسائي في سننه، كتاب الجنائز، باب النياحة على الميت، ر 1852، 1857. (الألباني: صحيح سنن النسائي، ج2، ص 16، 17).
- 7 - رواه ابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الميت يعذب بما نوح عليه، ر 1616، 1617. (الألباني: صحيح سنن ابن ماجه، ج2، ص 42، 43).
- 8 - البخاري: صحيح البخاري، ص 310.

وقد جمع العلماء بين حديث عمر: «إن الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه» وحديث عائشة «إن الله ليزيد الكافر عذابا بكاء أهله عليه» وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ بضروب من الجمع نلخصها فيما يلي (1):

1 - يعذب ببعض بكاء أهله إذا كان النوح من سنته أي عاداته وطريقته، والمقصود بالنوح ما كان من البكاء من صياح وعويل، وما يلتحق بذلك من لطم خد وشق جيب وغير ذلك من المنهيات، جاء في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوًا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم 6]، وفي الآية أن من عرف أن لأهله عادة بفعل أمر منكر وأهمل نهيهم عنه فيكون لم يق نفسه ولا أهله.

2 - إذا أوصى أهله بذلك.

3 - يعذب ببكاء أهله: أي بنظير ما يبكيه أهله به، وذلك أن الأفعال التي يعددون بها عليه غالبا تكون من الأمور المنهية «رياسته التي جار فيها وشجاعته التي صرفها في غير طاعة الله وجوده الذي لم يضعه في الحق»، فهم يمدحونه بها وهو يعذب بصنيعه ذلك وهو عين ما يمدحونه به.

4 - معنى التعذيب توبيخ الملائكة له بما يندبه أهله به.

5 - معناه تألم الميت بما يقع من أهله من النياحة وغيرها.

6 - معنى خاص ببعض الموتى العصاة: أن مبدأ عذاب الميت يقع عند بكاء أهله عليه، وذلك أن شدة بكائهم غالبا إنما تقع عند دفنه، وفي تلك الحالة يسأل ويتبدأ به

1 - ينظر: ابن حجر: المصدر السابق، ج3، من ص 150 إلى ص 155، وربيع بن هادي المدخلي: كشف موقف الغزالي من السنة وأهلها ونقد بعض آرائه، الموقع الإلكتروني: www.rabee.net، ص 79، 80، والموقع الرسمي للشيخ ابن باز /binbaz.org.sa/fatwas/، الجمع بين قوله تعالى: (ولا تزر وازرة وزر أخرى) وحديث (إن الميت يعذب ببكاء أهله)، ر 5701، وابن كثير: المصدر السابق، ج6، ص 266، ج5، ص 52، والأمين الصادق الأمين: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1998، ج2، ص 315.

عذاب القبر، فكأن معنى الحديث أن الميت يعذب حالة بكاء أهله عليه، ولا يلزم من ذلك أن يكون بكاءهم سببا لتعذيبه.

7 - إذا علم المرء بما جاء في النهي عن النوح وعرف أن أهله من شأنهم يفعلون ذلك ولم يعلمهم بتحريمه ولا زجرهم عن تعاطيه، فإذا عذب على ذلك عذب بفعل نفسه لا بفعل غيره.

8 - ومن سلم من ذلك كله واحتاط فنهى أهله عن المعصية، ثم خالفوه وفعلوا ذلك، كان تعذيبه تألمه بما يراه منهم من مخالفة أمره وإقدامهم على معصية ربهم.

9 - الآية عامة ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام 164، والإسراء 15، وفاطر 18، والزمر 7] والحديث خاص (إن الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه)، والسنة تفسر القرآن وتبين معناه، فيكون تعذيب الميت بنياحة أهله عليه مستثنى من الآية الكريمة ولا تعارض بينها وبين الأحاديث.

10 - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام 164، والإسراء 15، وفاطر 18، والزمر 7] يُحمل كذلك على أحكام الدنيا، وذلك أن أهل الجاهلية كانوا يطلبون بثأر القتيل، فيقتل أحدهم أخاه أو أباه أو ذا رحم به، فإذا لم يقدر على أحد من عصبته ولا ذوي الرحم به قتل رجلا من عشيرته (1).

11 - يحمل الإنسان سيئات غيره إذا تسبب فيها، مثل الدعاة إلى الكفر والضلال فإنهم يوم القيامة يحملون أوزار أنفسهم وأوزاراً آخر بسبب من أضلوا من الناس، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلِيَحْمِلَنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت 13].

1 - ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم ت 276هـ): تأويل مختلف الحديث والرد على من يريب في الأخبار المدعى عليها التناقض، تحقيق سليم بن عيد الهلالي، دار ابن القيم، الرياض، ودار ابن عفان، القاهرة، ط2، 2009، ص 464.

3 - حديث رجم الزاني المحصن:

يشكك رشيد أيلال في أحكام شرعية ثابتة بالسنة النبوية مثل رجم الزاني المحصن بدعوى عدم وجود الحكم في القرآن الكريم، وأن مبرر نسخ التلاوة دون الحكم مبرر واه كما يدعي (1).

وحديث رجم الزاني المحصن ورد بروايات صحيحة متعددة، منها:

1 - عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال عمر رضي الله عنه: «لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، ألا وإن الرجم حق على من زنى وقد أحصن إذا قامت البينة أو كان الحمل أو الاعتراف.. ألا وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده» (2).

2 - عن ابن عباس أن عمر رضي الله عنه قال: «... إن الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل الله آية الرجم، فقرأناها وعقلناها ووعيناها، رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء، إذا قامت البينة، أو كان الحبل، أو الاعتراف..» (3).

3 - عن ابن عباس قال: قال عمر بن الخطاب: «لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل: ما أجد الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة من فرائض الله، ألا وإن الرجم حق إذا أحصن الرجل وقامت البينة، أو كان الحمل أو الاعتراف،

1 - ينظر: رشيد أيلال: المصدر السابق، ص 45.

2 - رواه البخاري في صحيحه، كتاب الحدود، باب الاعتراف بالزنى، ر 6829. (البخاري: صحيح البخاري، ص 1688).

3 - رواه البخاري في صحيحه، كتاب الحدود، باب رجم الحبل من الزنى إذا أحصنت، ر 6830. (البخاري: صحيح البخاري، ص 1689).

وقد قرأتها: (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة)، رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده» (1).

وقد شكك في هذا الحكم كذلك زكريا أوزون، وادّعى ما يلي (2):

- 1 - أن الحديث منسوب إلى الصحابي عمر بن الخطاب لا إلى الرسول ﷺ.
 - 2 - لا يوجد قول للنبي ﷺ يؤكد بقاء حكم الرجم.
 - 3 - لا توجد آية في القرآن الكريم تتحدث عن عقوبة رجم الثيب الزاني حتى الموت، ولا يوجد في سورة النور ما يشير إلى رجم الثيب بعد الزنى.
- وللرد على من يشكك في هذا الحكم الصحيح نجيب بما يلي:

1 - لو كلف المشككون أنفسهم وقرأوا الحديث المروي عن عمر ﷺ قراءة متأنية لوجدوا أن عمرا قرأ الحديث على المنبر بحضور ملاء من الصحابة، وقال: «لقد رجم رسول الله ورجمنا معه..»، وقد وافقه على ذلك كل من حضر من الصحابة ولم يخالفه في ذلك أحد فكان كالإجماع (3).

2 - يزعم هؤلاء أنه لا توجد آية قرآنية واضحة في الرجم، والحديث ينص على أن الآية نسخت وبقي حكمها، وهذا ما فهمه الصحابة ولم ينقل عن أحد منهم خالف في ذلك (4).

3 - رجم الزاني المحصن وردت به أحاديث نبوية عديدة، منها:

1 - رواه ابن ماجه في سننه، كتاب الحدود، باب الرجم، ر 2601. (الألباني: صحيح سنن ابن ماجه، ج2، ص 320، 321).

2 - ينظر: زكريا أوزون: المصدر السابق، ص 43.

3 - ينظر: نصر إبراهيم فضل البنا: البخاري والقرآن الكريم من خلال كتاب جناية البخاري - إنقاذ الدين من إمام المحدثين - لزكريا أوزون، دراسة ونقد، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحیحين، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، 14 - 15 جويلية 2010، ص 18.

4 - ينظر: نصر إبراهيم فضل البنا: المصدر السابق، ص 18.

أ - قول النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده لأقضي بينكما بكتاب الله جل ذكره، المئة شاة والخادم رد، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغدا يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها، فغدا عليها فاعترفت فرجمها»(1).

ب - عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «أتى رسول الله ﷺ رجل من الناس وهو في المسجد فناداه: يا رسول الله إني زنت - يريد نفسه - فأعرض عنه النبي ﷺ فتنحى لشق وجهه الذي أعرض قبله فقال يا رسول الله إني زنت، فأعرض عنه فجاء لشق وجه النبي ﷺ الذي أعرض عنه، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي ﷺ فقال: أبك جنون؟، قال: لا يا رسول الله، فقال: هل أحصنت؟، قال: نعم يا رسول الله، قال: اذهبوا فارجموه»(2).

ج - عن عمران بن حصين، أن امرأة من جهينة أتت نبي الله ﷺ وهي حبل من الزنى، فقالت: يا نبي الله، أصبت حداً، فأقمه عليّ، فدعا نبي الله ﷺ وليها، فقال: أحسن إليها، فإذا وضعت فأنتي بها، ففعل، فأمر بها نبي الله ﷺ، فشكّت عليها ثيابها، ثم أمر بها فرجمت، ثم صلى عليها، فقال له عمر: تصلي عليها يا نبي الله وقد زنت؟ فقال: لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى؟(3).

د - عن علي ﷺ حين رجم المرأة يوم الجمعة وقال: قد رجمتها بسنة رسول الله ﷺ(4).

1 - رواه البخاري في صحيحه، كتاب الحدود، باب الاعتراف بالزنى، ر 6827، 6828. (البخاري: صحيح البخاري، ص 1688).

2 - رواه البخاري في صحيحه، كتاب الحدود، باب سؤال الإمام المقر: هل أحصنت؟، ر 6825. (البخاري: صحيح البخاري، ص 1687، 1688).

3 - رواه مسلم في صحيحه، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى، ر 1696. (مسلم: صحيح مسلم، ص 753).

4 - رواه البخاري في صحيحه، كتاب الحدود، باب رجم المحصن، ر 6812. (البخاري: صحيح البخاري، ص 1685).

خاتمة

توصلت بعد الاطلاع على كتاب (صحيح البخاري نهاية أسطورة) إلى النتائج الآتية:

1 - أنه يردّد أقاويل كُتاب الشيعة الاثني عشرية الذين لا يعترفون بمصادر السنة النبوية مثل الصحيحين والسنن الأربعة، لأسباب سياسية ومذهبية لا لأسباب علمية.

2 - يدّعي مخالفة الأحاديث النبوية للآيات القرآنية دون أن يكلف نفسه الاطلاع على كتب تفسير القرآن الكريم أو كتب شروح السنة النبوية ليتبين له الأمر في كل إشكال قد يبدو له.

3 - ما يثيره من شبهات حول الأحاديث الصحيحة، يتبين أنه لا مطعن فيها ولا إشكال، وأن ما يثيره باطل من وجوه متعددة يمكن أخذها من معاني هذه الأحاديث وأحكامها.

4 - حين يدّعي معارضة الأحاديث النبوية التي يرويها البخاري لآيات القرآن الكريم، فهو بذلك يطعن في نزاهة أهل الحديث الذين نقلوا السنة النبوية واعتنوا بها وهم كثيرون، وهذا لا يستقيم في عقل سليم أو منطق قويم.

5 - يطعن في عدالة الصحابة المعروفين بالصدق والإخلاص والتقوى، ويدّعي أنهم تواطأوا على الكذب على رسول الله ﷺ.

6 - يركز انتقاداته على الأحاديث النبوية التي يرويها البخاري، مع العلم أن كل أصحاب الصحاح والسنن رووها.

7 - القدح في الحديث النبوي أو رواه بدعوى معارضته للقرآن الكريم، يفتح الباب لرد بعض آيات القرآن الكريم لمعارضتها آيات أخرى، وهذا ليس مسلكاً علمياً، لأن التعارض الظاهري يزول بالرجوع إلى تفاسير الآيات القرآنية وشروح الأحاديث النبوية.

8 - التذرع ببعض الروايات الحديثية دون جمع كافة الروايات في نفس الموضوع ليس منهجا علميا.

مصادر البحث ومراجعته

- 1 - القرآن الكريم.
- 2 - أحمد حارس سحيمي: توثيق السنة بين الشيعة الإمامية وأهل السنة، دار السلام، القاهرة، ط2، 2008م.
- 3 - الألباني (محمد ناصر الدين): صحيح سنن الترمذي، مكتبة المعارف، الرياض، ط2000م.
- 4 - الألباني: صحيح سنن أبي داود، مكتبة المعارف، الرياض، ط1998م.
- 5 - الألباني: صحيح سنن النسائي، مكتبة المعارف، الرياض، ط1998م.
- 6 - الألباني: صحيح سنن ابن ماجه، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1997م.
- 7 - الأمين الصادق الأمين: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1998م.
- 8 - البخاري: صحيح البخاري، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 2002م.
- 9 - البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين ت 458هـ): السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003م.
- 10 - ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المكتبة السلفية.
- 11 - الدارقطني (علي بن عمر ت 385هـ): سنن الدارقطني، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار المعرفة، بيروت، ط1، 2001م.
- 12 - رشيد أيلال: صحيح البخاري نهاية أسطورة، منشورات سوتيميديا، تونس، ط2، 2018م.
- 13 - زكريا أوزون: جنائية البخاري، إنقاذ الدين من إمام المحدثين، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط1، 2004م.
- 14 - الطبراني (أبو القاسم سليمان بن أحمد ت 360هـ): المعجم الأوسط، تحقيق قسم التحقيق بدار الحرمين، دار الحرمين، القاهرة، ط1995م.
- 15 - عبد القادر محمد جلال: إعلاء البخاري، تثبيت مكانة الإمام البخاري وصحيحه من خلال رد الشبهات حولها، دار إبراهيم محمد السعيد، الرياض، ط1، 2018م.
- 16 - عبد المهدي عبد القادر: المدخل إلى السنة النبوية، بحوث في القضايا الأساسية عن السنة النبوية، مكتبة الإيمان، مصر، 2007م.
- 17 - عواد الخلف: دفاع عن صحيح البخاري، حولية كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد 30، 1438هـ / 2017م.

- 18 - فتح الله بن محمد جواد الأصفهانى المشهور بشيخ الشريعة (ت 1339هـ): القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع، قدم له جعفر السبحاني، وحققه وعلق عليه حسين الهرساوي، مؤسسة الإمام الصادق، إيران، ط1، 1422هـ.
- 19 - ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم ت 276هـ): تأويل مختلف الحديث والرد على من يريب في الأخبار المدعى عليها التناقض، تحقيق سليم بن عيد الهلالي، دار ابن القيم، الرياض، ودار ابن عفان، القاهرة، ط2، 2009م.
- 20 - ابن كثير الدمشقي: تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي السلامة، دار طيبة، الرياض، ط2، 1999م.
- 21 - محمد عمارة: افتراءات شيعية على البخاري ومسلم، دار السلام، القاهرة، ط1، 2011م.
- 22 - مسلم: صحيح مسلم، دار السلام، الرياض، ط2، 2000م.
- 23 - نصر إبراهيم فضل البنّا: البخاري والقرآن الكريم من خلال كتاب جنایة البخاري - إنقاذ الدين من إمام المحدثين - لذكرى أوزون، دراسة ونقد، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، 14 - 15 جويلية 2010م.
- 24 - هاشم معروف الحسني: دراسات في الحديث والمحدثين، دار التعارف، بيروت.
- 25 - الموقع الإلكتروني: إسلام ويب، خصوصيات الرسول - 2012/7/9.
- 26 - الموقع الإلكتروني: الألوكة الشرعية. مصطفى مسلم وفتحي الزغبى، حجية السنة النبوية، 2014/6/23
- 27 - الموقع الرسمي للشيخ ابن باز، /binbaz.org.sa/fatwas/، الجمع بين قوله تعالى: (ولا تزر وازرة وزر أخرى) وحديث (إن الميت يعذب ببكاء أهله)،
- 28 - الموقع الإلكتروني للشيخ ربيع المدخلي، كشف موقف الغزالي من السنة وأهلها ونقد بعض آرائه www.rabee.net
- 29 - الموقع الإلكتروني: طريق الإسلام، وجوب الرجوع إلى السنة وتحريم مخالفتها، 2014/5/26